الاقتصاد الصيني بين الانغلاق والانفتاح

د. نبيل جعفر عبد الرضا(*)

المقدمة

تعد سياسة العزلة التي أعتمدتها الصين خلال المرحلة التي سبقت الانفتاح والاصلاح الاقتصادي 1949- 1978، تجربة فريدة لانها جعلت الصين تعتمد على مواردها الذاتية لمواجهة متطلبات بناء القاعدة المادية فيها. ومع ان لصين نجحت الى حد بعيد في تأمين الغذاء لسكانها ومنع حدوث المجاعة الا أنها لم تفلح في تقليص الفجوة التقنية والاقتصادية الآخذة في الأتساع والتي تفصلها عن الدول الصناعية المتقدمة. ولذلك بدأت الصين تجربة تحديث جديدة عام 1979 بعد ما تخلصت من مقولات الثورة الثقافية للرئيس ماوتسي تونغ فحلت سياسة الباب المفتوح محل سياسة الانغلاق. وقد عبرت هذه السياسة عن الموقف الرسمي لها بشعار امة واحدة بنظامين مدعمة شعار اقتصاد سوق بخصائص صينية او مايسمى باشتراكية السوق. وقد استطاعت الصين بفضل سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي. التخفيف من حدة ازمات كبيرة كانت تعصف بها طوال القرون الماضية لاسيما مشكلات الفقر والامية والبطالة.

مشكلة البحث

نظراً للتخلف الكبير للاقتصاد الصيني وتزايد حدة الاختلالات الهيكلية فيه وتردي مستوى معيشة المواطنين نتيجة لسياسة الانغلاق التي اعتمدتها الصين خلال المرحلة 1949-1978. فأن المشكلة الاساسية التي واجهها الاقتصاد الصيني تكمن في كيفية زيادة اندماج الصين في الاقتصاد العالمي من خلال سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها عام 1979.

الهدف من البحث

ان هدف البحث يركز على تحليل السمات المميزة لتجربة الانفتاح الاقتصادي وتحديد أهم عوامل النجاح والاخفاق في التجربة الصينية.

فرضية البحث

((ان سياسة الانفتاح والإصلاح الاقتصادي التي اعتمدتها الصين عام 1979 قد أدت إلى زيادة تبعيتها للمنظومة الرأسمالية العالمية وبالذات الولايات المتحدة الأمريكية)).

(*) أستاذ الاقتصاد المساعد/ جامعة البصرة/ كلية الإدارة والاقتصاد/ قسم الاقتصاد.

ومن اجل إثبات صحة الفرضية او نفيها او تعديلها فقد تم التطرق الى واقع الاقتصاد الصيني خلال مرحلة ما قبل الانفتاح 1949- 1978 ومرحلة الانفتاح 1979- 1999 ثم شخص البحث آليات الاصلاح والانفتاح الاقتصادي وعوامل نجاح التجربة وأخيراً حدد البحث بعض مؤشرات الوهن في التجربة الصينية.

الاقتصاد الصيني في مرحلة ماقبل الانفتاح 1949-1978

أرتكزت التنمية الاقتصادية في الصين في مرحلة ما قبل الانفتاح والاصلاح الاقتصادي، على استراتيجية الاعتماد على الذات، فقد اعتمدت الصين على جهودها الذاتية من أجل تحقيق الاكتفاء الذاتي المحلي، وكانت كل منطقة تنتج كل شئ تقريباً : ساعات ودراجات وغذاء. وقد استهدفت السياسة الاقتصادية الصينية خلال تلك المرحلة توفير ثلاث حاجات اساسية لكل عائلة وهي ماكنة الخياطة والدراجة الهوائية وجهاز المذياع [1] .

أتسمت التنمية الاقتصادية في الصين خلال المرحلة 1949- 4978 بالارتكاز على اساليب التخطيط المركزي وتنمية الزراعة والصناعة في آن واحد وبشكل متوازن، وتنمية فروع الصناة الخفيفة دون أهمال الصناعة الثقيلة، وتطوير اساليب الانتاج ذات التقنية العالية بخطوط موازية مع اساليب الانتاج البسيطة [2].

نفذت الصين قانون الاصلاح الزراعي عام 1950 وحصل بموجبه الفلاحون الذين لايملكون ارضاً على الارض الزراعية. غير ان المدة 1956- 1978 شهدت تطبيقاً كاملاً لنظام التعاونيات والكومونات الشعبية، مما ادى الى تدني معدل الزيادة السنوية في قيمة الانتاج الزراعي الذي لم يزد عن 2.2 % خلال تلك المدة [3]. وهذا معدل متواضع لان الزراعة هي النشاط الاقتصادي الاساس في الصين حيث تستوعب الزراعة نحو (81%) من اجمالي القوى العاملة في الصين عام 1965 [4]، في حين تبلغ نسبة مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي في الصين نحو (38 %) في العام ذاته (جدول 1). وهذا يؤشر بجلاء حقيقتين اساسيتين اولهما عمق الاختلال والانحراف في التركيبة القطاعية للناتج الاجمالي لصيني الذي يهيمن عليه القطاع الزراعي وهو نشاط اولي وثانيهما انخفاض انتاجية العمل الزراعي في الصين من خلال استيعابها لهذه النسبة الكبيرة من قوة العمل الصينية التي تستفشي فيها ظاهرة البطالة المقنعة. وعلى الرغم من ذلك فقد نجحت الصين في تحقيق نسبة مرتفعة جداً من الاكتفاء الذاتي الغذائي بلغت (98.3%) خلال المدة 1969- 1971 [5].

كانت الصناعات الخفيفة وبالذات الغزل والنسيج والصناعات الغذائية هي الاساس في القطاع الصناعي قبل عام 1949، وبعد اقامة الجمهورية ومجئ ماوتسي تونغ، تعززت القاعدة

الصناعية وظهرت صناات جديدة، وكان التوجه العام ان تبقى الصناعات الخفيفة هي الاساس في الصناعة في الصين دون اهمال الصناعات الثقيلة ولذلك تميزت القاعدة الصناعية في الصين بسيادة او هيمنة المشروعات الصناعية المتوسطة والصغيرة الحجم [6].

لقد افضت سياسة التصنيع الصينية خلال مرحلة ماقبل الاصلاح الاقتصادي والانفتاح على الخارج، والقائمة على احلال الواردات، الى تحقيق معدلات نمو مرتفعة للصناعة الصينية وصلت الى (2،11%) و(7،8%) خلال المدتين 1960- 1970 و 1970- 1979 [7]. انعكست ايجابياً على مساهمة الصناة في الناتج المحلي الاجمالي في الصين. التي بلغت (47%) عام 1979 بالمقارنة مع (35%) عام 1965 (جدول 1).

جدول (1) التوزيع النسبي للناتج المحي الاجمالي في الصين حسب القطاعات الاقتصادية الرئيسية خلال المدة 1965- 1999 (نسبة مئوية)

السنوات / القطاع	1965	1979	1990	1999
الزراعة	38	31	27	17
الصناعة	35	47	42	50
الخدمات	27	22	31	33

المصادر:-

1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1981 (واشنطن، البنك الدولي 1981)ص 150.

2- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1992 (واشنطن، البنك الدولي، 1992) ص262.

3- The World Bank ; World Development Report 2000/2001 (Washington – Oxford University Press، 2000) P. 296

اما النظام التجاري في الصين قبل الاصلاح فقد تميز بما يلي: [8]

1- احتكار الدولة للتجارة حيث لم يكن باستطاعة الشركات الصينية استيراد و تصدير السلع دون وساطة المؤسسات التجارية الحكومية.

2- ضعف الصلة بين الاسعار المحلية والاسعار الدولية فقد كانت الموسسات التجارية الحكومية تشتري السلع المعدة للتصدير من مؤسسات صينية بسعر يحدد مسبقاً ثم تبيعها في السوق العالمية بالسعر السائد وكذلك تشتري المؤسسات التجارية الحكومية السلع المستوردة بالسعر العالمي ثم تبيعها في السوق العالمية بسعر يحدد سلفا وفق خطة تضعها الدولة.

3- كانت الدولة تحتجز جميع ايرادات النقد الاجنبي من حصيلة الصادرات و لم تكن تسمح باستيراد السلع اللازمة الا اذا كانت جزءاً خطة الدولة.

ومع ان معدلات النمو السنوي للنتاج المحلي الاجمالي المبلغ عنها رسمياً في عهد ماوتسي تونغ و كانت تبدو مرتفعة، (5.2 %) و (5.8%) خلال المدتين 1960 -1970 و 1970-1979[6] الا ان هناك ظلالاً من الشك تلقي حول صحة هذة الارقام اذ يرى البعض بانها غير حقيقية و ترتبط بالجانب السياسي و الاعلامي لان الشعب الصيني كان يعيش معانات يومية للحصول على السلع الغذائية الاساسية كالرز و السكر و زيت الطعام.

جدول (2) تطور معدلات نمو الناتج المحلي الاجمالي والقطاعات الاقتصادية في الصين خلال المدة 1965-1999 (نسبة منوية)

السنوات / معدل النمو	1980-1965	1990-1980	1999-1990
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	6.8	9.5	10.7
معدل نمو الزراعة	3.8	6.1	4.3
معدل نمو الصناعة	10	12.5	14.4
معدل نمو الخدمات	10.9	9.6	9.2

المصادر:

1- The World Bank. World Development Report 1992 (Washington Oxford University Press.1992)P.260
2- The World Bank. World Development Report 2000/2001 (Washington Oxford University Press.2000)P.294

جدول (3) بعض مؤشرات تطور بنية الصادرات في الصين خلال السنوات 1978 و 1990 و1999 (نسبة منوية)

السنوات / مؤشرات بنية الصادرات	1978	1990	1999
نسبة الصادرات الاولية الى الصادرات السلعية	51	27	12
نسبة الصادرات المصنعة الى الصادرات السلعية	46	73	88
نسبة صادرات التقنية العالية الى الصادرات السلعية	-	7	23

المصادر

1- البنك الدولي، تقرير عن التنمية في العالم 1981(واشنطن، البنك الدولي ،1981) ص162.
2- برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية 2001 (نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد ،2001) ص187.

الاقتصاد الصيني في مرحلة ما قبل الانفتاح 1979-1999

اعتمدت الصين سياسات الاصلاح الاقتصادي عام 1979 بعد التخلي عن الثورة الثقافية وبروز المعضلات التي واجهت عملية التحويل الاشتراكي في المرحلة السابقة كلها. ومنذ ذلك العام والصين آخذة في الانفتاح على الاسواق العالمية، ويزداد التعاون الاقتصادي بينها وبين العالم الخارجي. وقد ازداد الاهتمام بمحورية الصين بفضل اصلاحاتها الاقتصادية المستفيضة وسرعة نمو اقتصادها الذي يتمتع بسوق كبية ومتنوعة. ومنذ عام 1979 ارتفع الناتج المحلي الاجمالي الصيني بنسب مئوية مرتفعة بلغت (9.5%) و(10.7%) خلال المدتين 1980-1990 و1990- 1999 (جدول 2).

ونجحت الصين الى حد بعيد في احداث تغيرات هيكلية في الاقتصاد الصيني، افضت الى بناء اقتصاد اكثر توازناً تساهم فيه الصناعة بنحو (50%)، ومع تدني نسبة مساهمة الزراعة في الناتج المحلي الاجمالي في الصين الى (17%) عام 1999(جدول 1)، الا انها ماتزال تؤمن معظم الاحتياجات الغذائية للشعب الصيني وتستوعب في الوقت ذاته نحو (73.7%) من اجمال قوة العمل الصينية خلال المدة 1986-1989 [10].

اعتمدت الصين سياسات للتجارة الحرة موجهة الى تحفيز الصادرات ،وتضمنت هذه السياسات تحديد ركائز الناتج والتوظف الحكومي بعد ذلك.وادت هذه السياسات الى ارتفاع حص الصناعات ذات الكثافة العالية في استخدام اليد العاملة في اجمالي الصادرات من (36%)عام 1975 الى(74%) عام 1990 [10].

كما ادت هذه السياسات الى نقلة نوعية في تركيبة الصادرات الصينية، حيث ارتفعت نسبة الصادرات المصنعة الى اجمالي الصادرات السلعية من (49%) عام 1978 الى (88%) عام 1999، فيما ارتفعت صادرات الصين من المنتجات ذات التقنية العالية كنسبة مئوية من اجمالي الصادرات السلعية من (7%) عام 1990 الى (23%) عام 1999 (جدول 3). وتمثل الصين المرتبة العاشرة بين الدول المصدرة للمنتجات عالية التقنية (المنتجات الكهربائية والالكترونية التوربينات واجهزة الترانزيستور واجهزة توليد الطاقة ومعدات الاتصال والمعدات الفضائية وغيرها) حيث بلغت نحو (40) مليار دولار عام 1998-1999 وهو مايعادل نحو (15) ضعف مستواها عام 1990[10]. وانعكس هذا التطور ايجابياً على النصيب النسبي لصين في اجمالي صادرات العالم الصناعية اذ ارتفعت(1.1 %) عام 1980 الى (3.8%) عام 1997 كما ارتفعت حصة الصين في اجمالي القيمة المضافة الصناعية في العالم من (3.3%) عام 1980 الى (5.8%) عام 1997 [13]. فضلاً عن ذلك فقد شهد معدل نمو الصادرات الصينية

ارتفاعاً ملموساً بلغ (19.3%) و (13%) خلال المدتين 1980-1990 و 1990-1999 [14] في حين ارتفع مؤشر الصادرات /الناتج المحلي الاجمالي في الصين من (04.46%) عام 1978 الى (22%) عام 1999. وافضت سياسات الاصلاح وانفتاح الاقتصادي التي تبنتها الصين الى زيادة الوزن النسبي للتجارة الخارجية في الناتج المحلي الاجمالي من (9.74%) عام 1978 الى (41%) عام 1999 (انظر جدول 4) وهذا يؤشر بجلاء الاعتماد الكبير للاقتصاد الصيني على العالم الخارجي في تسويق صادراته السلعية والخدمية التي تمثل نحو (1.1%) و(3%) من اجمالي صادرات العالم عامي 1990و1999[15] من جهة وفي الحصول على الواردة الازمة لاحتياجاته الاستهلاكية والتنموية من جهة اخرى.

ومن التغيرات الديناميكية الاخرى التي طرأت على بنية الاقتصاد الصيني خلال مرحلة الانفتاح، التطور الذي تحقق في الانتاجية الكلية لعناصر الانتاج والتي تفسر بالتطور التكنولوجي والكفاءة الفائقة للشركات. حيث تشير بعض الدراسات الى ان مساهمة رأس المال المادي في الاقتصاد الصيني كانت كبيرة ومؤثرة في تحديد معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي، اذ بلغت (4.6%) خلال المدة 1984-1994 بعد ان كانت (1.4%) خلال المدة 1960-1973 (انظر جدول 5).

آليات الاصلاح وانفتاح الاقتصادي في الصين

1. المناطق الاقتصادية المفتوحة

ترتكز سياسة الانفتاح الاقتصادي في الصين ،على اقامة مناطق اقتصادية خاصة في الاقاليم الساحلية، بدأت الصين بأقامة (4) مناطق اقتصادية مفتوحة عام 1979 ثم سمح لـ (14) مدينة ساحلية عام 1984 لاقامة مناطق مفتوحة ضمن سيادتها. وبغية تفعيل الاصلاحات الاقتصادية وتحقيق انفتاح اكبر للاقتصاد الصيني ،انشأت الصين مناطق اقتصادية مفتوحة اخرى مثل (هانيان) و(بندنغ) و(دنغ) خلال المدة 1988-1992[16] تعتمد هذه المناطق سياسات تصدير واستيراد اكثر تحريراً وسياسات اكثر توجهاً نحو السوق مثل السياسات المتعلقة بحرية انتقال القوى العاملة، وصلاحيات اوسع للمديرين فيما يتعلق بالرواتب والتوظف والاستغناء عن العمالة الزائدة [17] وتختلف هذه المناطق عن مثيلاتها في البلدان النامية في انها مفتوحة بصورة اكبر وتتميز بسياسات تحرير عالية جداً للاستثمار الاجنبي المباشر، ولديها ادارة اقتصادية مستقلة من ضمنها سلطات خاصة في التعامل مع الاقاليم المجاورة وكذلك حرية التعامل مع الاستثمار الاجنبي ومؤسسات التجارة الدولية.

تهدف المناطق المفتوحة تنمية الإنتاج الموجه للتصدير الذي يتمتع بميزة نسبية قائمة على الاستخدام الكثيف لقوة العمل الصينية، من خلال اعفاء المدخلات المستوردة التي تستخدم

في الصناعات التصديرية من الرسوم الكمركية من جهة وتقديم مزايا تفضيلية لهذه الصناعات من جهة اخرى [18] ونتيجة لذلك ارتفعت صادرات (فوجيان) وهي مقاطعة يسكنها (30) مليون نسمة، بنسبة (21%) خلال المدة 1989-1991 ،فيما بلغت نسبة نمو صادرات (قوانج دونج) نحو (15%) سنوياً خلال المدة 1987-1991 [19].

ومن المزايا التي حققتها المناطق الاقتصادية المفتوحة، زيادة حصيلة الايرادات من العملات الاجنبية مما زاد من قدرة الصين على استيراد مستلزماتها الضرورية للانتاج والاستهلاك المحليين وكذلك ساعدت هذه المناطق على ايجاد فرص عمل جديدة والتدريب في مجال الانشطة الصناعية الحديثة مما اكسب الصين خبرة مستفيضة في القطاعات التكنولوجية والانتاجية لاسيما في صناعات المنسوجات والملابس الجاهزة ومواد البناء والالات الكهربائية المنزلية.

كما يمثل نقل التكنولوجيا واستقدام مهارات ادارية جديدة وتعلم الاساليب الرأسمالية في الادارة من المكاسب المهمة التي حققتها هذه الناطق فضلاً عن ذلك فقد سمحت المناطق المفتوحة للسلطات الصينية بعزل تأثيرات الاتصال بالممارسات الرأسمالية عن بقية اجراء الاقتصاد الصيني وبخاصة الاثار الاجتماعية والسياسية البعيدة المدى [20].

2. الاستثمار الاجنبي المباشر

ثمة مظهر آخر لسياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي في الصين هو الاستثمار الاجنبي المباشر الذي كان عملياً غير موجود قبل عام 1979 (انظر جدول 4). غير ان الصين وفي سياق الاصلاحات الاقتصادية المستفيضة اتخذت عدد من الخطوات لتهيئة بيئة مواتية للاستثمار من خلال تحسين قوانين وانظمة واجراءات الاستثمار و توفير الامتيازات و الحوافز التي تشجع على زيادة استثمار راس المال الاجنبي و تيسره.

كان من الاهداف المهمة للمناطق الاقتصادية المفتوحة خاصة في الاقاليم الساحلية، تقديم اطار عمل اداري يوفر حوافز استثمار و تحرير نظم الاستثمار الاجنبي المباشر بغية جذبة، مع السماح بالمشاركة الاجنبية بالاغلبية في ملكية المشاريع المشتركة و الملكية الكاملة لراس المال للاجنبي في بعض الإنشطة الاقتصادية.

وفي الواقع فان معظم مناطق تنمية الاقتصاد و التكنلوجيا و مناطق التجارة الحرة على مستوى الدولة تنتشر في المناطق الساحلية للصين و تنتشر فيها فروع للشركات المتعددة الجنسية، ففي بكين وحدها توجد (53) شركة من ال(100) شركة متعددة الجنسية الاولى في العالم [20].

وعلى العموم يقدر عدد المشروعات المملوكة اجنبيا في الصين بحوالي (80) الف مشروع عام 1993 [22]. كما ازدادت كثيراً تدفقات الاستثمار الاجنبي الداخلة الى الصين خلال

عقد التسعينيات حيث ارتفعت (1362) مليون دولار كمتوسط سنوي للمدة 1982-1987 الى (40400) مليون دولارعام 1999 (انظر جدول 6)، لتكون بذالك ثاني اكبر مستقبل للاستثمار الاجنبي المباشر في العالم بعد الولايات المتحدة. و عند القيا ببحث دقيق لتكوين الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد الى الصين فيما يتعلق بالبلدان المصدرة لهذه الاستثمارات. يتضح ان اهم خمسة بلدان في العالم (الولايات المتحدة، اليابان، المانيا، برطانيا، فرنسا)، ليس لها استثمارات كبيرة نسبياً في الصين، ففي عام 1994 ازداد عدد الدول و المناطق التي قامت بالاستثمار في الصين الى (140) دولة و منطقة. و قد تدفقت الاستثمارات من هونغ كونك و مكاو بشكل كبير مما جعلها اكبر مصدر للاستثمار الاجنبي المباشر المتدفق الى الصين بنسبة قدرها (67%) فيما بلغ حجمها لمقاطعة تايوان (8.7%)، اما الولايات المتحدة و اليابان فهما في المرتبة الرابعة بنسب مساهمة قدرها (5.6%) و (3.6%) على التوالي [23].

ان الافتتاح الصيني على الاستثمارات المباشرة لم يكن مثل الانفتاحات التي تمت في بقاع عديدة من العالم، حيث السماح للشركات الدولية للقيام بنشاطاتها الاقتصادية دال الصين تم بالشروط الصينية، و في السياق ذاتة حضرة الصين تغلغل راس المال الاجنبي في العديد من القطاعات مثل الطاقة و المواصلات و المعادن و المصارف، كما وضعت الصن قيودا عدة لمنع السيطرة الاحتكارية للشركات المتعددة الجنسية على بعض فروع النشاط الاقتصادي [24]. و مع ذلك فقد ادت الاستثمارات الاجنبية المباشرة دوراً مهماً في نقل اساليب الانتاج الحديثة و حزم الادارة المتقدمة و ما ينتج عنها من اثار تطويرية تلك الاستثمارات الى بيقية اجزاء الاقتصاد الصيني.

فالمشاريع المشتركة (الاجنبية- الصينية) مكنت المستثمرين الصينيين من كسب الموارد المالية و المادية لغرض استثمارها في مشاريع جديدة، و بدون مشاركة راس المال الإجنبي كان من الصعب على العديد من المشاريع الاستثمارية ان تنفذ خصوصا تلك التي تتطلب نفقات كبيرة للانشاء (التاسيس) و اتكنولوجيا المتطورة فضلا عن ذلك فان الاستثمار الاجنبي المباشر في مشاريع البنى الاساسية كالطرق و الموانئ و المطارات و محطات توليد الطاقة قد حسن بيئة الاستثمار و خفف الاختناقات المعوقة للنمو الاقتصادي. و لذلك تعد الاستثمارات الاجنبية مصدرا مهما من مصادر انتعاش و نمو الاقتصاد الصيني خلال العقدين الماضيين، حيث ازدادت حصة الشركات الاجنبية المستثمرة في الصين (0.9%) من اجمالي قيمة الناتج الصناعي الكلي للبلد عام 1988 الى (18.6%) عام 1997 [25] فيما بلغت قيمة صادرات مؤسسات الاستثمار الاجنبي في الصين (27.24%) مليار دولار عام 1994 بزيادة قدرها (45.4%) عن عام 1993 [26].

جدول(4) تطوير الانفتاح في الصين
خلال المدة 1978-1998 (نسبة مئوية إلى الناتج المحلي الإجمالي)

	1978	1980	1985	1990	1995	1998	1999
التجارة الخارجية	9.74	15.52	24.2	31.85	45.68	38.95	41
واردات السلع والخدمات	5.28	7.97	14.25	14.32	21.69	17.3	19
صادرات السلع والخدمات	4.46	7.55	9.96	17.53	23.99	21.65	22
الاستثمار الأجنبي الوافد المباشر	0	0.2	0.54	0.98	5.12	4.56	4.41

جدول (5) تطور مصادر نمو الناتج المحلي في الصين
خلال المدة 1960-1994 (نسبة مئوية)

	1960-1973	1973-1984	1984-1994	1960-1994
إنتاجية العمل	2.2	4.3	8	4.5
إنتاجية راس المال	0.4	1.7	2.9	1.5
إنتاجية التعليم	0.4	0.3	0.3	0.4
الإنتاجية الكلية لعناصر الإنتاج	1.4	2.2	4.6	2.6

جدول (6) تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الداخلة و الخارجة في الصين
خلال المدة 1982-1999 (مليون دولار\ نسبة مئوية)

	تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الداخلة		تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الخارجة	
	القيمة	نسبتها الى العالم	القيمة	نسبتها الى العالم
1982-1987	1362	2	322	0.4
1988	3194	2	850	0.5
1989	3393	1.7	780	0.3
1990	3487	1.8	830	0.3
1991	4366	2.7	913	0.4
1992	11156	7	4000	2.3
1993	—	—	—	—
1994	33787	13.2	2000	0.7
1995	35849	10.8	2000	0.6
1996	40180	10.6	2114	0.5
1997	44236	9.3	2563	0.5
1998	43751	6.4	2634	0.4
1999	40400	4.8	3500	0.3

عوامل نجاح التجربة الصينية

1. فاعلية دور الدولة

تتميز الصين بوجود حكومة فعالة بمقدورها تصميم إستراتيجيات و صنع القرارات و تنفيذها، لذالك كان دور الدولة محوريا في الاقتصاد الصيني بحيث لم يقتصر على الموائمة بين مصالح اقتصادية متنوعة محلية و أجنبية فحسب و إنما أدت الدولة دور محرك التنمية، لذلك لم تقتصر مهمتها على تحقيق معدلات نمو مرتفعه للناتج المحلي الإجمالي فقط و انما احداث تغييرات جذرية في بنية الناتج المحلي الصيني و في علاقاتها بالاقتصاد العالمي.

طبقت الصين نموذج (اشتراكية السوق). الذي يعطي الاولوية للخطة في مجال التخصص الموارد مع أعطاء حرية واسعة للعمل آليات السوق ولاسيما في مجال انتاج وتداول السلع الاستهلاكية والوسيطة والخدمات. لقد كانت التنميه الصينيه بقيادة الدوله التي نفذت الاستراتجية التنموية التي خططتها. كما ركزت الدولة على تفعيل اليات السوق باشكال توجهية تسعى الى تنسيق مواقف القطاع الخاص ودعمه ليضطلع بدوره الكامل في تنفيذ الخطط التنموية[27].

وبالاضافة الى ما سبق يعزى نجاح الصين جزئيا الى الدور الكبير الذي اضطلعت به الدولة في عدة مجالات مترابطه فيما بينها ترابطاً وثيقاً: التعليم الاساسي والصحة والتغذية والحد من السكان والعناية بصحة الامهات والاطفال.

وعلى الرغم من ان الصين تمضي قدماً في تخصيص قطاع الشركات فيها، الا ان الدولة ما تزال تحتفظ بملكية مشروعات اساسية ومهمة وتقدر المشروعات الصناعية المملوكة للدولة بنحو (11400) مشروع، تشكل القوى المحركة الرئيسة للقطاع الصناعي في الصين وتمثل هذه المشروعات نحو ثلث الإنتاج الوطني واكثر من نصف إجمالي الاصول وثلثي التوظف الحضري وثلاثة ارباع الاستثمار،وهي توفر المواد الخام الاساسية وتسيطر على قطاعات كثيفة رأس المال مثل مشروعات الطاقة الكهربائية والصلب والكيمياويات والالات [28].

وهذا يؤسر بوضوح مدى فاعلية الدور الذي تقوم به الدولة في تحقيق التنمية الاقتصادية في الصين.

2. ارتفاع مستوى الأدخار والاستثمار

يعد معدل الادخار الاجمالي المرتفع من العوامل المساندة لعمليات النمو والتنمية، حيث وصل هذا المعدل الى (42%) من الناتج المحلي الاجمالي في الصين عام 1999. وفضلاً عن قوة قطاع الادخار الحكومي كان الادخار العائلي هو الاخر مرتفعاً في الاقتصاد الصيني حيث

بلغ نحو (25%) من الناتج المحلي الاجمالي وتعزز ذلك بأرتفاع نسبة السكان العاملين الى اجمالي السكان (60%) عام 1999 وارتفاع معدل النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي (7%) (خلال المدة 1975 الى 1998)، وتشجيع السياسة الاقتصادية للادخار واستخدام الضرائب والسيطرة على الاستهلاك الفردي [26].

لقد اثبت الصينيون للعالم اجمع بأن من الممكن لمجتمع ما زال يقبع في فقر شديد ان يدخر ثم يستثمر نسبة مؤية مرتفعة من الناتج المحلي الاجمالي. وهذا يعني ان الاستثمار الاجنبي في الصين مهم ولكنه ليس اساسياً (على الرغم من ان الجزء الاكبر منه يأتي من مقاطعتي هونغ كونغ ومكاو الصينيين). فبسبب معدلات الادخار المرتفعة فأن الصين لن تتأثر كثيراً اذا ما هاجرت رؤوس الاموال الاجنبية الى الخارج كما حدث أبان الازمة الاسيوية عام 1997. ان ارتفاع مستوى الاستثمار ونسبته الى الناتج المحلي الاجمالي في الصين والذي يصل الى (40%) عام 1999[30] يعني بشكل عام الزيادة الكبيرة في الطاقة الانتاجية للمجتمع ومن ثم قدرة قوى الانتاج على النمو والتطور فضلاً عن القدرة على استخدام وتطبيق المعارف الفنية والتكنولوجيا الحديثة في مجالات الانتاج.

3. دور المغتربين الصينيين

تتميز الجالية الصينية في الخارج بقدرات اقتصادية هائلة، حيث يسيطر الصينيون مثلاً على (60%) من الدخل القومي في ماليزيا بينما لايمثل العنصر الصيني سوى (32%) من اجمالي سكان ماليزيا، وتهيمن الاقلية الصينية التي لاتزيد عن (3%) من سكان اندونيسيا على نحو (70%) من الدخل القومي في اندونيسيا [30] وعلى خط التفكير ذاته يتميز رجال الاعمال الصينيين المقيمين في الخارج بقدرات كبيرة في تجميع رأس المال وبالتماسك الاقتصادي والاجتماعي، مما حمل المهاجرين الصينيين الذين يبلغ تعدادهم (50) مليوناً يسارعون لتلبية الدعوة الى الاستثمار داخل الوطن الام (الصين). ولذلك كانت هناك مشاركة تامة وفاعلة للجالية الصينية في جهود تنمية الصين. لاسيما وان حكومة الصين اعتمدت سياسة اعادة وتبني المغتربين الصينيين في جميع انحاء العالم وخاصة اولئك المقيمين في هونغ كونغ ومكاو ومقاطعة تايوان الصينية. فقد سمحت لرجال الاعمال من هذه لمناطق بحرية دخول المدن المفتوحة والمناطق الاقتصادية الحرة وبالشروع بالاعمال التجارية مع تمتعهم بذات الامتيازات المقدمة الى المستثمرين الاجانب [31] وهذا يفسر قدوم الجزء الاكبر من الاستثمار الأجنبي المباشر من هونغ كونغ ومكاو وتايوان والمستثمرين الصينين في الخارج.

4. رخص قوة العمل الصينية

يقدس الصينيون العمل المتقن. بأعتباره وسيلة لتحقيق الذات وليس وسيلة للحصول على الدخل، ولتحقيق ذلك لابد للانسان ان يهتم بأكتساب المهارات الضرورية لاتقان عمله وزيادة انتاجيته. عندما بدأت الصين سياسة الانفتاح الاقتصادي عام1979، بدأت الصناعة تنقل مواطنها من الخارج الى داخل الصين وبالذات من هونغ كونغ الى جنوبي الصين حيث كانت تكلفة العمل ادنى كثيراً. وفي منتصف عقد التسعينات كانت قرابة (25000) شركة من هونغ كونغ تدير مصانع تستخدم ما بين 4-5 مليون عامل جنوبي الصين [33].

ومن العوامل الرئيسة التي ادت الى تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الى الصين (بالاضافة الى اتساع السوق الداخلية ووفرة المواد الخام)، هو تدني اجور العمال والخدمات الاجتماعية لهم، حيث ان الاجور في ظل الشيوعية تكيف اساساً نحو الانخفاض لتعكس وجود اسكاني مجاني، ولم يشكل قطاع الاسكان سوى (01%) فقط من الدخل العائلي في الصين [34].

ان المفتاح الرئيس لنجاح تجربة الاصلاح الاقتصادي يكمن في انضباط قوة العمل الصينية في ظل الاطار التنظيمي والهيكل المؤسسي المساند لعمليات الاسراع في النمو والتنمية، كما يكمن ايضاً في رخص اليد العاملة في الصين حيث تتراوح الاجور الشهرية مابين (40-70) دولاراً[35]. وهذا يشجع على توسيع الانشطة الاقتصادية كثيفة الاستخدام لاسيما الصناعات التحويلية.

5. وفرة مصادر الطاقة

يوجد في الصين مصادر عديدة للطاقة ابرزها الفحم والنفط الخام والغاز الطبيعي، فالصين هي اكبر بلدان العالم في انتاج الفحم الذي يشكل المصدر الرئيس للطاقة لديها، ويمثل نسبة (76%) من مجموع استهلاك الطاقة فيها [36] والصين هي خامس منتج للنفط على مستوى العالم، حيث يبلغ انتاجها نحو (3) مليون ب/ي عام 1995، ويتركز معظمه (90 %) في المناطق الغربية وولاية (سينم جيانج). فيما يبلغ احتياطي النفط المؤكد في الصين حوال(24) مليار برميل، وتنتج الصين نحو (2.491) مليون ب/ي من المنتجات النفطية المكررة. اما بالنسبة للغاز الطبيعي فتنتج الصين منه نحو (17.030) مليون م^3 عام 1995. في حين يبلغ احتياطي الغاز فيها حوالي (2.060) مليار م^3 [37]. لقد ادى توفر مصادر الطاقة في الصين الى امكانية استخدامها كوقود وكمادة اولية في العديد من الصناعات كما شكل عامل جذب للاستثمارات الاجنبية.

مؤشرات الوهن في التجربة الصينية

1. اتساع فجوة الدخول

لم يكن توزيع الدخل في الصين اقل تفاوتاً عنه في بلدان الدخل المنخفض في آسيا، حيث لم تزد حصة الـ(40%) من الافراد الاشد فقراً في الصين عن (10%) عام 1979 مقارنة بـ (19%) في الهند و(20%) في بنغلادش[38] ويرجع السبب الرئيس لتفاوت الدخول في الصين آنذاك الى الفرق الاقتصادية بين المناطق المختلفة والقيود الرسمية على الهجرة الداخلية. اما التفاوت داخل الوحدات الادارية والمدن فهو صغير لان الممتلكات ملك الجميع فضلاً عن ذلك تبين مؤشرات جودة الحياة ان الفقراء في الصين يعيشون حياة افضل من الفقراء في معظم البلدان النامية الاخرى عند نفس المستويات من الدخل. وقد اتبع عدم المساواة نموذج على شكل حرف (U) حيث أنخفض مستوى عدم المساواة حتى منتصف الثمانينات ثم تعاظمت الفروق والتباينات في مستويات دخول الأفراد في الصين خلال عقد التسعينات، اذ تراوحت فجوة توزيع الدخول بين الحضر والريف الى مابين (30- 50%) وارتفعت نسبة دخل المتوسط لاغنى (10%) من السكان الى افقر (10%) من السكان من (7) اضعاف عام 1981 الى (13) ضعفاً عام 1995، كذلك ارتفع معامل جيني لتركز الدخول من (0،3) عام 1981 الى (0،4) عام 1995 [39].

وفي عام 1998 كانت حصة افقر (20%) من السكان نحو (5،9%) من الدخل القومي في حين كانت حصة اغنى (20%) من السكان نحو (46،6 %) و بلغت نسبة الدخل المتوسط لاغنى (20%) من السكان الى افقر (20%) من السكان (8) اضعاف عام 1998[40]. ويمكن تبرير زيادة الاختلال في توزيع الدخول الى تزايد حجم التفاوت النسبي للاجور والدخول وارتفاع الاهمية النسبية للعوائد على الاصول المالية والانتاجية في تكوين دخول الافراد والاثار التوزيعية السيئة لسياسات تحرير التجارة ورفع اسعار المستهلك النهائي، وتراجع اهمية دور السلع العامة المجانية في مجالات الاسكان والتعليم والصحة والمواصلات[41].

وابتداءاً من عام 1993 بدأت نسبة الافراد الذين يعيشون تحت خط الفقر في التزايد، وخلال المدة 1989-1993 كان (11%) من سكان الصين يعيشون تحت خط الفقر، لكنهم ازدادوا الى (18.5%) عام 1999[42]. ويمكن ارجاع ذلك الى مجموعة عوامل لعل ابرزها : تدهور شروط التبادل التجاري للسلع الزراعية مقابل السلع الصناعية حيث هبطت الدخول الزراعية خلال تلك المدة من (58%) الى (38%) من الدخول الحضرية، وانخفاض ربحية المشروعات الصغيرة في الريف الصيني ن وانخفاض برامج التحويلات الداخلية الى الاسر الريفية التي تعاني الفقر نتيجة انخفاض الاعتمادات الخاصة بها في الميزانية الحكومية[43].

2. زيادة التفاوتات الاقليمية

كان من النتائج السيئة لسياسات الاصلاح والانفتاح الاقتصادي في الصين، اتساع حدة التفاوت وعدم المساواة نتيجة تباين مستويات النمو والتقدم الاقتصادي بين المدن والاقاليم الرئيسة والمناطق الساحلية الاخرى وبين المدن والاقاليم الداخلية حيث توجد المناطق الفقيرة التي تعيق عملية النمو الشامل. وتتركز المناطق المتقدمة في شرق وجنوب شرق الصين فيما تتواجد المناطق المتخلفة في وسط وغرب الصين. ويرتبط التفاوت الاقليمي في الصين الى حد كبير بأفتقاد المناطق الداخلية الفقيرة الى بنية تحتية متطورة وغياب الخبرة الادارية والعمل الماهر من جهة وبضعف الاستثمار المحلي والاجنبي فيها من جهة أخرى. أن احد العوامل المهمة التي جعلت الاستثمار الاجنبي المباشر منخفضاً في المناطق الداخلية، هو أعتمادها على سياسة ضريبية سيئة، فضريبة الدخل على الارباح الصافية للاستثمارات الاجنبية كانت (30%) مضافاً اليها ضريبة أضافية محلية قدرها (3%)[44].

3. ضعف القطاع المالي

يعاني الاقتصاد الصيني من ضعف واضح في القطاع المالي وفي مقدمته القطاع المصرفي. ويتمثل ذلك الضعف بسيطرة الدولة على القطاع المصرفي أذ تستحوذ مشروعات الدولة على اكثر من (75%) من الائتمان المصرفي المحلي وفقاً للتقديرات الرسمية تمثل القروض التي تقدم بدون فوائد الى مشروعات الدولة ب (20%) من الحوافظ المصرفية [45]. وربما الامر الاكثر اهمية ان طلب المشروعات المملوكة للدولة على القروض يزاحم ويمنع استثمار المؤسسات غير الحكومية التي كانت لها دوراً مهماً في النمو الاقتصادي في الصين. ومع ان الصين بدأت بالانفتاح المالي عام 1979 الا ان هذه الظاهرة اتسعت في عقد التسعينات حيث بلغ عدد المؤسسات المالية الاجنبية في الصين (142) مؤسسة عام 1995[46]. القت الازمة الآسيوية عام 1997 بظلالها على القطاع المالي في الصين، وتحاول الصين حالياً ضبط وترشيد اداء المؤسسات المالية من خلال اغلاق المؤسسات المالية المعسرة والمتعثرة.

الخلاصة

تضم الصين كتلة بشرية هائلة قاربت (1.250) مليار نسمة تشكل نحو خمس سكان العالم، ولديها طبقة وسطى تقدر بأكثر من (300) مليون نسمة وهي تمتلك مساحة واسعة (9.561) مليون كم^2 تتوفر فيها ثروات اقتصادية ونباتية وموارد مالية واسعة وحدوداً برية وبحرية مع اكثر من عشر دول.

نجحت الصين خلال العقدين الماضيين من خلال سياسة الانفتاح والاصلاح الاقتصادي التي أعتمدتها عام 1979، في تحقيق أنجازات مهمة ساهمت في تغيير البنية الاقتصادية والاجتماعية وحلت بعض مشكلات الفقر والاسكان والامية والبطالة والتخلف التقني.

وقد فتحت الصين الباب على مصراعيه أمام الاستثمار الاجنبي المباشر للاستفادة من أتساع السوق الهائلة ووفرة المواد الخام وتدني أجور العمال وبعد سنوات قليلة من الانفتاح الاقتصادي أصبحت الصين ثاني أكبر مستقبل للاستثمار الاجنبي في العالم ومع أن الصين تمتلك سابع أكبر أقتصاد في العالم الا أن حجم الناتج المحلي الاجمالي فيها (991.230 مليار دولار عام 1999) لايزيد عن (8%) من الناتج المحلي الاجمالي للولايات المتحدة الامريكية، ونصيب الفرد الصيني لايصل الى (12%) من نصيب الفرد في الولايات المتحدة.

وعلى الرغم من ان الصين قد استفادت كثيراً من السوق الامريكية الواسعة في تصريف منتجاتها، كما ساهمت الاستثمارات الامريكية المباشرة في تطوير الاقتصاد الصيني، الا ان الصين نجحت الى حد بعيد في المحافظة على استقلالها السياسي والاقتصادي لاسيما وانها لم تنطلق لها العنان للاستثمارات الاجنبية بل وضعت القيود والضوابط لكي تقلل من تأثيراتها السلبية على الاقتصاد الصيني فضلاً عن ذلك فأن معظم الاستثمارات الاجنبية كانت من المقاطعات الصينية (مكاو وهونغ كونغ وتايوان). وهذا ما يستدعي نفي الفرضية التي انطلق منها البحث.

اذا ما نجحت الصين في متابعة مسيرة النمو بمعدلات مرتفعة تتراوح ما بين 8-9 % سنوياً خلال العقدين القادمين واذا ما تحققت الصين الكبرى بأنضمام تايوان الى الصين الشعبية وهونغ كونغ، فأن الصين ستكون مؤهلة الى ان تكون قوى اقتصادية مناسفة للولايات المتحدة الامريكية خلال الربع الثاني من هذا القرن وستصبح العمود الرابع في النظام الاقتصادي الدولي، يضاف الى الاعمدة الرئيسة الثلاث : الولايات المتحدة والاتحاد الاوربي واليابان.

الهوامش

1) د.محبوب الحق، ستار الفقر، ترجمة احمد فؤاد بليغ (القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،1977)، ص 97.
2) د. محمود عبد الفضيل، المغرب والتجربة الاسيوية (بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2001) ص113.
3) د.عدنان مناتي، النظام الاقتصادي بين الرأسمالية والاشتراكية- التجربة الصينية نموذجاً (بغداد، دار الشؤون الثقافية العام، 2000). ص79.
4) برنامج الامم المتحدة الانمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 1992 (نيويورك، مطبعة جامعة اكسفورد، 1992) ص160.
5) المصدر السابق، ص 152.
6) د.عدنان مناتي، المصدر السابق، ص 81.
7) البنك الدولي ، تقرير عن التنمية في العالم 1981، (واشنطن ،مطبعة جامعة اكسفورد، 1981) ص 148.
8) د. شانغ - جين ويي ، العولمة و التجربة الاسيوية، في د.علي توفيق و د.علي احمد، العولمة وادارة الاقتصادات الوطنية (ابو ظبي، صندوق النقد العربية، 2001) ص 137.
9) البنك الدولي، المصدر السابق، ص148.
10) برنامج الأمم المتحدة الانمائي، مصدر سابق، ص160.
11) الأمم المتحدة اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، التجارة بين الصين والوطن العربي، 2000 ص27.
12) برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، تقرير التنمية البشرية لعام 2001 (نيويورك، مطبعة جامعة أكسفورد، 2001) ص48.
13) United Nations Trade And Development Report, 2002, (New York, U.N. 2002) p.81
14) The World Bank, World Development Report 2000/2001 (Washington, Oxford University Press, 2000) p.294
15) Ibid , p.302
16) بويوي ون، استثمار يونغ وبناء شنغهاي الجدية، مجلة الصين اليوم، العدد10، اكتوبر1995، ص13.
17) د. شانغ جين ويي، مصدر سابق ، ص138.

18) د.عدنان مناتي، مصدر اسبق، ص85.

19) هناء عبد القادر، السامرائي، العلاقة بين الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الدولية وآثاره الاقتصادية على البلدان النامية، رسالة دكتوراه مقدمة إلى جامعة بغداد، 1999، ص217.

20) د.محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص107.

21) هناء عبد القادر السامرائي، مصدر سابق، ص217.

22) د.حسن حنفي، د.صادق جلال العظم، ما العولمة ؟(دمشق، دار الفكر 2000)، ص 155.

23)Werner, Olle And Yong China's special Economic Cooperation And Development 1996) p.92

24) د.محمود عبد الفضيل. مصدر سابق ص114.

25) هناء عبد القادر السامرائي. مصدر سابق ، ص 225.

26) الصين سوق كبرى للمستثمرين الأجانب، سلسلة دار النجم الجديد رقم 15، عام 1994، ص12.

27) د. ابراهيم العيسوي، نحو نظرة واقعية الى التخطيط واقتصاد السوق،مجلة بحوث اقتصاديه عربية، القاهرة، العدد) 1996، ص81.

28) هاري ج. بروومان، الدولة الصينية كعامل مهم في الشركات، التمويل والتنمية، واشنطن، سبتمبر 1999، ص46.

29)The World Bank ،World Development Report2000/2001.op.eit،p.183

30)Ibid.p.298

31) طارق عبدالله، حول الازمة الاسيوية.المستقبل العربي، العدد240.شباط ، 1999،ص38.

32) محمد ناجي الزبيدي ،تقويم تجربة البناء الاقتصادي في الصين ،رسالة ماجستير،جامعة بغداد ،1996 ،ص138

33) د. نبيل جعفر عبد الرضا ،الصين اقتصاد حديد وقطب عالمي جديد، جريدة القادسية، العدد5894 ، 1999/12/28.

34) اسم م.حسين، هونغ كونغ،الصين في مرحلة انتقال، التمويل والتنمية،ستمبر 1997، ص3.

35) ليسترثرو، مستقبل الرأسمالية، ترجمة فالح عبد القادر حلمي (بغداد، بيت الحكمة، 2000)، ص140.

36) الأمم المتحدة. اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، مصدر سابق ص28.

37) المصدر السابق، ص30

(38)OPEC, Annual Statistical Bulletin 1995 (Austria, Opec, 1996) p.36 -72

39) البنك الولي، تقرير عن التنمية في العالم 1981، مصدر سابق، ص111.

40) د. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص179.

41) برنامج الأمم المتحدة الألماني، تقرير التنمية البشرية لعام 2001، مصدر سابق، ص149.

42) د. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق، ص108.

43) برنامج الأمم المتحدة الالماني. تقرير التنمية البشرية لعام 2001.مصدر سابق ، ص149.

44) د. محمود عبد الفضيل، مصدر سابق ،ص112

45)محمد ناجي الزبيدي، مصدر سابق، ص34

46) هاري ج. برومان، مصدر سابق، ص47.

47) د.عدنان مناتي، مصدر سابق. ص90.